تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرسائل الرئيسية

لمحة عامة

مع وصول انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى مستويات مرتفعة جديدة وتزايد حدة التأثيرات المناخية العالمية، تعكف البلدان على إعداد نسخة جديدة من مساهماتها المحددة وطنيا، والتي سيتم تقديمها قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في البرازيل في أوائل عام 2025. ويخلص تقرير فجوة الانبعاثات 2024: *لا مزيد من الوعود الفارغة... من فضلكم!* إلى أنه لتجنب ارتفاع درجات الحرارة أكثر من درجتين مئويتين هذا القرن، يجب على البلدان استخدام مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين في باكو، أذربيجان، كنقطة انطلاق لتعزيز الطموح وتأمين المساهمات المحددة وطنيا المحدثة والالتزام المشترك بتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بمقدار النصف تقريبا بحلول عام 2030. وبحلول ذلك الوقت، يتعين على البلدان أن تفي بالتزاماتها بسرعة، وأن تبني على الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن. إذا لم يتم ذلك، فإن هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية الذي حدده اتفاق باريس سوف يتلاشى في غضون بضع سنوات، وسيكون هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند درجتين مئويتين في خطر.

ومن الناحية الفنية، لا يزال من الممكن تحقيق هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية، حيث تعد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغابات وعودا حقيقية بخفض الانبعاثات بشكل شامل وسريع. وبغية الإنجاز انطلاقا من هذه الإمكانات، يجب دعم المساهمات المحددة وطنيا القوية بشكل عاجل من خلال نهج حكومي شامل، واتخاذ تدابير لتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتعزيز التعاون الدولي الذي يشمل إصلاح البنية المالية العالمية، والإجراءات القوية التي يتخذها القطاع الخاص وزيادة الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ لستة أضعاف على الأقل. وستحتاج دول مجموعة العشرين، وخاصة الدول الأعضاء الأكثر إطلاقا للانبعاثات، إلى القيام بالعمل الشاق.

سيتم تقديم النسخة الجديدة من خطة المساهمة المحددة وطنيا لاتفاق باريس في أوائل العام المقبل قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في البرازيل. ويجب على البلدان الالتزام بشكل مشترك وتحقيق مستويات غير مسبوقة من خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030 لضمان جدوى هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية.

- المسار الأقل تكلفة لتحقيق هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية هو خفض الانبعاثات بنسبة 42% عن مستويات عام 2019 بحلول عام 2030. ولتحقيق هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند درجتين مئويتين، يجب أن تنخفض الانبعاثات بنسبة 28% بحلول عام 2030.

- بالتطلع إلى عام 2035 – وهو الحدث المهم التالي بعد إدراج عام 2030 في المساهمات المحددة وطنياً – يجب أن تنخفض الانبعاثات بنسبة 57% للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية و37% للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى درجتين مئويتين.
- مع ارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 1.3% على أساس سنوي في عام 2023، لتصل إلى 57.1 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، تصبح المهمة أكثر صعوبة: لتحقيق هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2035، يجب خفض الانبعاثات بنسبة 7.5% سنويا. ولتحقيق هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند درجتين مئويتين، يجب خفض الانبعاثات بنسبة 4% كل عام.
- كل انخفاض في ظاهرة الاحتباس الحراري مهم لإنقاذ الأرواح وحماية الاقتصاد وتجنب الأضرار وحماية التنوع البيولوجي واحتواء أي درجات حرارة مفرطة بسرعة.

إذا ما تم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا الحالية دون طموحات أعلى في التعهدات الجديدة، فإن أفضل ما يمكننا توقعه هو ارتفاع كارثي في درجة حرارة الأرض يصل إلى 2.6 درجة مئوية على مدار القرن.

- لن يؤدي التنفيذ الكامل للمساهمات المحددة وطنياً غير المشروطة والمشروطة – والتي تشير الأخيرة إلى الخطط التي تتطلب دعماً خارجياً – إلى خفض الانبعاثات المتوقعة بنسبة 10% فقط في عام 2030، ومن المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة بما يصل إلى 2.6 درجة مئوية.
- سيؤدي تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا المشروطة الحالية إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض بما يصل إلى 2.8 درجة مئوية.
- سيؤدي تنفيذ السياسات الحالية وحدها إلى ارتفاع درجات الحرارة بما يصل إلى 3.1 درجة مئوية.
- كل هذه السيناريوهات من شأنها أن تسبب تأثيرات مدمرة على الناس والكوكب والاقتصادات، وتتطلب إزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي في المستقبل بتكلفة باهظة وعلى نطاق واسع لخفض تجاوز أهداف باريس.

على الرغم من أن المهمة شاقة، إلا أنه لا يزال من الممكن من الناحية الفنية تقليل الانبعاثات لتحقيق هدف الإبقاء على درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية في نهاية المطاف.

- يبين التقرير أنه يمكن سد فجوة الانبعاثات بين عامي 2030 و2035 بتكلفة تقل عن 200 دولار أمريكي لكل طن من ثاني أكسيد الكربون.
- تبلغ إمكانية خفض الانبعاثات في عام 2030 ما يعادل 31 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يمثل حوالي 52% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية في عام 2023، و41 مليار طن في عام 2035.
- يمكن أن تؤدي زيادة نشر تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح إلى تحقيق 27% من إجمالي إمكانات خفض الانبعاثات في عام 2030 و8% في عام 2035.
- ستؤدي الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بحماية الغابات إلى تحقيق 20% من الفرص المحتملة في كلا العامين.
- تشمل الخيارات القوية الأخرى تدابير الكفاءة والإمداد بالكهرباء والتحول في استخدام الوقود في قطاعات المباني والنقل والصناعة.

إن تحقيق إمكانات التخفيف سوف يتطلب حشد عالمي فوري على نطاق وسرعة لا يمكن رؤيتهما إلا في النزاعات العالمية.

- يدعو التقرير إلى اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها، مع التركيز على التدابير التي تحقق أقصى قدر من التآزر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتقليل من المفاضلات.
- هناك حاجة أيضا إلى زيادة الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ لستة أضعاف على الأقل– مدعوما بإصلاح البنية المالية العالمية والإجراءات القوية التي يتخذها القطاع الخاص.
- لن يكون كل التمويل الإضافي تدريجيًا، لأننا سنحتاج إلى الاستثمار على أي حال لتلبية احتياجات التنمية المتزايدة مثل الطاقة.
- تشير التقديرات إلى أن الاستثمار الإضافي من أجل الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري من عام 2021 إلى عام 2050 يتراوح بين 0.9 و2.1 تريليون دولار أمريكي سنويا. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ قيمة الاقتصاد العالمي والأسواق المالية 110 تريليون دولار سنويا.

سيكون العمل والقيادة من جانب دول مجموعة العشرين ـ وخاصة من أكبر الاقتصادات والبلدان الأكثر إطلاقا للانبعاثات ـ أمراً بالغ الأهمية.

- شكلت الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، باستثناء الاتحاد الأفريقي، ما نسبته 77% من الانبعاثات في عام 2023.
- بعد انضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين، تضاعف عدد الدول الأعضاء من 44 إلى 99، ولكن إجمالي الانبعاثات لم يرتفع إلا إلى 82% من الإجمالي العالمي ـ وهو ما يسلط الضوء على الحاجة إلى مسؤوليات متباينة بين البلدان.
- نظرا لأن أعضاء مجموعة العشرين ما زالوا بعيدين عن المسار الصحيح لتحقيق مساهماتهم الحالية المحددة وطنيا، فإن البلدان الأكثر إطلاقا للانبعاثات بحاجة إلى زيادة العمل والطموح بشكل كبير في الالتزامات الحالية والجديدة.
- يعد تعزيز الدعم الدولي وتعزيز تمويل المناخ أمرًا بالغ الأهمية لضمان التحقيق العادل لأهداف التخفيف والتنمية بين أعضاء مجموعة العشرين وعلى مستوى العالم.

يجب أن تكون النسخة الجديدة من خطة المساهمة المحددة وطنيا مصممة بشكل معقول ومحددة وشفافة لتحقيق أي أهداف جديدة.

- يجب أن تشمل المساهمات المحددة وطنيا جميع الغازات المدرجة في بروتوكول كيوتو، وتغطي جميع القطاعات، وتحدد أهدافا محددة على أساس سنة الأساس، وأن تحدد بوضوح العناصر المشروطة وغير المشروطة.
- يجب أن توضح الخطة بالتفصيل كيفية توافق الخطط الوطنية التي تعطي الأولوية للتنمية وتحقق أهداف التنمية المستدامة مع الجهود الطموحة لخفض الانبعاثات.
- يجب أن تكون الخطة شفافة وتصف بوضوح كيف تنعكس فيها الجهود العادلة وأعلى الأهداف الممكنة.

- يجب أن تتضمن الخطة خطة تنفيذ مفصلة، تبحث عن خيارات مختلفة لتسريع إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ الآن وفي عام 2035. وينبغي أن تتضمن هذه الخطط خطوط الأساس القطاعية، وخيارات وإمكانات التخفيف من آثار تغير المناخ ذات الصلة، وآليات الاستعراض والمساءلة.
- للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ينبغي للمساهمات المحددة وطنيًا أن توضح بالتفصيل وسائل التنفيذ المطلوبة، بما في ذلك التغييرات المؤسسية والمتعلقة بالسياسات، بالإضافة إلى الدعم والتمويل الدوليين المطلوبين.